

التبعية الاقتصادية: بين المُستَغَل والمُستَغَل قراءة تحليلية " ورقة بحثية "

التبعية الاقتصادية: بين المُستَغَل والمُستَغَل

قراءة تحليلية

"ورقة بحثية"

أ. عبدالله بن عبدالرحمن الرميحي *

التبعية الاقتصادية: بين المستغل والمستغل قراءة تحليلية" ورقة بحثية"

الملخص

التبعية الاقتصادية سياسة احتلالية جديدة لثروات دول العالم النامية تبنتها الدول المتقدمة، نشأت هذه السياسة وتنامت بعد الحرب الكونية الثانية والتي عقبها استقلال العديد من الدول، تصورت بعض الدول المستقلة أنها استقلت وبشكل تام إلا أن هذا لم يكن الا صورياً، ويعول الى رغبة اصحاب النفوذ في الدول المستقلة إلى تبعية اربابهم المستعمرين القدامى. ونظراً لخطورة التبعية الاقتصادية عمد مجموعة من العلماء إلى التعرف على الماهية الحقيقية للتبعية واثارها السلبية على الرغم من استمرارية علاقة تلك مع الدول المتقدمة. من خلال مراجعة الادبيات، يلحظ أن هناك محاولات لكشف التنمية ونتائجها والتخلف واسبابه لارتباطهما بالتبعية، وتم الخلوص بأن التنمية في اغلب الدول النامية صورة انعكاسية للتطور بالدول المتقدمة وغير مضيئة للنتائج المحلي او القومي لها، أي تنمية بلا تقدم، وأما التخلف فهو ناشئ عن سعي الدول النامية نحو جمع الثروات من مواردها الطبيعية ببيعها للرأسمالي الذي لا يمتلكها أو يريد الاحتفاظ بمخزوناته الطبيعية للمستقبل، وما تلبث إلا أن تعود للرأسمالي تبدد عليه عوائدها بالاستيراد من اجل تحقيق الرفاهية الزائفة. لذا عمد بعض العلماء مثل سمير أمين الى العمل الجاد نحو التخلص من التبعية وبالأخص السياسية والاقتصادية والعمل على التنمية المستقلة نحو تحقق الرفاهية والعطاء النافع من خلال استخدام الموارد بشكل أمثل والاستفادة من مكاسيها. وفي السياق ذاته، عمدت الدول الاسلامية الى التشجيع نحو التبادل والتعاقد الاقتصادي فيما بينها للحد من استغلال الرأسمالي.

كلمات مفتاحية

التبعية الاقتصادية – التنمية الاقتصادية – التخلف الاقتصادي

التبعية الاقتصادية: بين المستغل والمستغل قراءة تحليلية " ورقة بحثية "

مقدمة

هل ثمة تحليل اقتصادي يؤول بالدول غير المتقدمة إلى الوقوع تحت وطأة الدول المتقدمة اقتصادياً؟ منذ نشأة الحياة والأمم تتصارع على مصادر الطبيعة لضمان العيش الرغيد لكل منها. ومن الممارسات في تحقق هذا العيش هي الجيوبوليتيكية (الجغرافيا السياسية)، ومحاكاة لها ما ذكره ارسطو (312 ق.م- 344 ق.م) في كتاباته عن السياسة أن الدول الناجحة هي التي تستغل مواردها من اجل الاكتفاء الذاتي، وناقش كذلك في وظائف الدولة والحدود السياسية التي تعتبر هي محور رئيس فيها (هارون، 1998). واما ماكندر " فقد وصفها بأن لكل قرن منظوره الجيوبوليتيكي الخاص، وهي علم يتطور مع الحوادث الزمانية وكيفية تحليلها ليتواكب مع تقلبات العصور نافياً صلاحية الفرضيات من حيث عبورها للحدود الزمانية، واذاف خورشيد (2011) أن ما يصلح منها في زمن لا يمكن الافادة منه في زمن لاحق، ويمكننا مقارنة التبعية والاحتلال حيث أن الاولى احتلال ناعم يسلب الموارد برضا اصحابها وأما الاحتلال اعتداء غاشم يستخدمه المحتلين لسرقة موارد الدول المحتلة. علاوة على ذلك، يرى Brzezinski - مستشار امن قومي امريكي - (1997)، انه يجب استثمار الجيوبوليتيكية للوصول الى مناطق مهمة والتي من شأنها تحييد طرف آخر من الحصول على الموارد كحماية لدولة او منطقة معينة، ويضاف عليها تفعيل كل القوى التي من شأنها ضمان النفوذ العالمي كالسياسة والتكنولوجيا والمعلومات والاقتصاد والثقافة ... ومن نتاج هذه القوى ظهور ما يعرف بنظرية التبعية. وهذا النظرية هي محل التحليل في هذه الدراسة بممارساتها الاقتصادية عالمياً.

أهمية الدراسة

تتبع أهميتها من الحاجة الى استكشاف التبعية الاقتصادية وواقعها في الدول النامية، كونها حالة تحتاج الى قراءة تحليلية لمحاولة تحديد انعكاساتها على اقتصادات الدول النامية من حيث الغرم والغنم. ومن زاوية أخرى، لتحليل اسباب الضعف والوهن الاقتصادي الذي قادها الى أن تكون دول تابعة على الرغم من أنها في الغالب دول ذات موارد طبيعية متعددة وذات أهمية اقتصادية عالمية.

التبعية الاقتصادية: بين المُستغَل والمُستغَل قراءة تحليلية " ورقة بحثية "

فرضية الدراسة

تنتقل الدراسة من فرضية تساؤليه وهي، هل الدول النامية – التابعة – تغنم أم تغرم من تبعيتها للدول المتقدمة – متبوع – اقتصادياً؟.

هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم التبعية العام، ومفهوم التبعية الاقتصادية واسبابها وآثارها على التابعين، مع التعرف على بعض الجهود سواء فردية أو جمعية للانعتاق منها.

منهج الدراسة

إجراء مكثبي تم من خلاله استعراض وتحليل ادبيات وكتب ذات علاقة بالتبعية الاقتصادية عالمياً على المستويين المتقدم والنامي.

مكونات الدراسة

1 الإطار النظري لمفهوم التبعية:

1.1 المستغَل والمُستغَل

2 التبعية الاقتصادية

1.2 التبعية الاقتصادية: تنمية أم تخلف؟

2.2 التنمية الاقتصادية: أصل أم انعكاس للتبعية؟

3.2 التخلف الاقتصادي: ضعف أم إضعاف؟

1 الإطار النظري لمفهوم التبعية:

1.1 المستغَل والمُستغَل

استخدم مصطلح التبعية Dependency or Dependence منذ زمن طويل إبان الحقبة الاستعمارية، والتي كانت قرارات المُستعمر المستمدة من قوته السياسية والاقتصادية والعسكرية سائرة على المُستعمر سواء بمنحه مشاركة قليلة أو شبه معدومة في صناعة القرارات ذات العلاقة به، بينما في هذه الأيام، فيرى Karam (1976) أن ممارسات التبعية أفضل من ما حدث في تلك الحقبة. وتتجلى التبعية في العديد من المجالات كالعسكرية والاقتصادية والسياسية والثقافية التي تمارسها المتبوعة وتعتبرها التابعة من جوهر نظامها لما لها من انعكاسات صريحة أو ضمنية عليها في تشكيل اقتصادها وسياساتها وتكوين الطبقة الاجتماعية (Sunkel, 1972; Santos, 1970). وعليه، يمكن تصوير أن حالات التبعية تكمن في ثلاث وهي اقتصادياً وتمثل في أن نتيجة التنمية هي التخلف المستمر، واجتماعياً ينتج عنها عدم المساواة

التبعية الاقتصادية: بين المستغل والمستغل قراءة تحليلية" ورقة بحثية"

وزيادة الصراع، وعلى المستوى السياسي فنتيجته هي تعزيز الحكومة الاستبدادية الخاضعة للمتبعين (Romaniuk, 2017). ويمكننا التساؤل هنا عن ماهية التبعية وكيف نشأت على المستوى العالمي وماهي مكوناتها واسباب ممارستها من ناحية، وكذلك سؤال James A. Caporaso (1978) الذي يقول: هل نمط تبعية الدول الصناعية المتقدمة مع بعضها البعض تختلف عن تبعية الدول المتخلفة للدول المتقدمة؟ للإجابة عن أطرافها والمنافع التي يجنوها منها.

التبعية الاقتصادية حالة قسرتها توحى بالنعيم ولبها نذير جسيم، لذا تولدت تساؤلات لدى الكثير من مثقفي البلدان النامية عنها والى أين ستؤول بلادهم، ومن أبرز كتاب نظرية التبعية الذين بحثوا عن طوق نجاة لبلادهم للتحرر منها هم دوس سانتوس وجندر فرانك وإيمانويل اللشتاين وباران بول وسمير أمين و راؤول بريبيش. ولفك شفرة التبعية عمد روادها من خلال نظريتهم الى التفتيت والكشف عن خبايا ونوايا التبعية، لذا يجدر بنا العودة الى جذور النشأة والبدء لهذه النظرية حيث يرى Cardoso and Faletto (1979) أن هذه النظرية انبثقت كردة فعل عن حالة عدم الرضا حيال التخلف في أمريكا اللاتينية قامت بها مجموعة بحثية بقيادة راؤول بريبيش - Raul Prebisch - في خمسينيات من القرن الماضي، تبعتها مقالاً لـ Cardoso and Faletto في منتصف العقد اللاحق محاولة لفهم سبب هذا التخلف الذي تعيشه بلادهم على الرغم من العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية التي قاربت القرنين بين دول أمريكا اللاتينية ودول أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. وما أن لبثت فترة حتى ذاع صيتها مما جعل هناك آخرون من مختلف دول العالم يهتمون بها ويعملون عليها (السماك، 1986). يرى Ferraro (2008) أن نظرية التبعية ظهرت استجابة لتبعات تزايد الفجوة الاقتصادية بين الدول المتقدمة والنامية والتي سببها أن النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة لا ينعكس على اقتصاديات الدول النامية والفقيرة، حيث أشارت دراسات مجموعة بريبيش - المدير السابق للجنة الاقتصادية لأمرىكا اللاتينية التابعة للأمم المتحدة (UNECLA) - ان هذا النمو يزيد من التحديات الاقتصادية عالية الخطورة على اقتصاديات البلدان النامية. أما العيسى وآخرين (1999) فيروا أنها ولدت كردة فعل على نظريات التحديث التي ترى أن لا تنمية في دول العالم الثالث نحو الخلوص من كونها مجتمعات متخلفة الا الارتقاء الى مصاف الدول المتقدمة وذلك بحذو الطرق التي سارت عليها البلدان المتقدمة. ولنظرية التبعية كحال باقي النظريات في شتى العلوم حالات من الاتفاق والاختلاف بين منظريها، ذكر سمير أمين أن منظرو التبعية لا يلتزموا بنظرية واحدة، بل أن لديهم مشتركات مهمة في النظرية (Kvangraven, et al, 2017)، وهذه المشتركات حسب James A. Caporaso هي : التأكيد على أن أهمية العوامل الداخلية والخارجية المتفاعلة في تفعيل التبعية؛ تسخير الشركات متعددة الجنسيات والطبقات الاجتماعية الموالية كوحدات إضافية مهمة لتفعيلها؛ أن التبعية هي اداة تسهم في تغيير الواقع؛ والايمان بأن التاريخ للعلاقات الدولية تحكمه البلدان المتقدمة مما جعلها تُسيره فيما يخدمها في وقت سابق (Namkoong, 1999).

التبعية الاقتصادية: بين المستغل والمستغل قراءة تحليلية" ورقة بحثية"

في دراسة لمحمد ومحيميد (2020) ونقلًا عن عبدالاله سطي فإن نظرية التبعية تفسر أن واقع الدول من خلال العلاقة التي تنشأ بين دول تابعة - تمثل دول العالم الثالث أو النامية والتي تبلغ نسبة 65% من سكان العالم (لطي، 1990)، وتتسم بالتخلف الصناعي والتكنولوجي وانخفاض في مستويات المعيشة (كرم، 1993) - ودول متبوعة - وهي الدول المتقدمة ويقع معظمها في أوروبا وأمريكا الشمالية بالإضافة إلى استراليا ونيوزلندا واليابان وتتسم بالتقدم الصناعي والتكنولوجي وارتفاع في مستويات المعيشة (كرم، 1993) وتمثل 35% من سكان العالم (لطي، 1990) - حققتها الأخيرة بالقوة السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية لدعم تبديل ثقافي وفكري للأول من أجل تحقيق سطوة انظمة الانتاج الرأسمالي، وهذه السطوة تكون من قبل دولة او عدة دول متقدمة في مجالات عدة كالاقتصاد والتكنولوجيا والتعليم والتي تتخذها كجسر لتحقيق أهداف مادية واستراتيجية وذلك من خلال حزم من الاجراءات والشروط الملزمة تنفيذها من قبل الدول الأقل تقدماً طمعاً في البقاء والاستمرار. ومن زاوية أخرى، أشار لينين في نظريته عن الامبريالية إلى أن عصر الامبريالية الرأسمالية لها سياساتها الخارجية المتصارعة من أجل التقسيم الاقتصادي والسياسي للعالم مشكلة بذلك مجموعتين أحدهما مستغلة والأخرى مُستغلة مع امكانية استقلال الأخرى سياسياً لكنها مكبله بسلاسل التبعية المالية والسياسية (Namkoong, 1999). وتأكيداً لذلك ذكرت عبدالرحمن (1984) في كتابها " قضايا التبعية الثقافية والاعلامية في العالم الثالث" أن هناك من يرى أن الدول التي نالت استقلالها في قارتي اسيا وأفريقيا في الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية أنها ستنال السيادة الكاملة والاستقلال التام على المستويات الاقتصادية والثقافية والإعلامية، إلا أنه على المستوى الاقتصادي مازالت بعض الدول المستقلة في العالم الثالث متلبسة بالتبعية الواضحة الجلية، بالرغم من مرور ما يقارب الثلاثون عاماً من النضال من أجل التخلص من هذا اللباس إلا أن من حظي بالانعتاق منها لا يمثل الا فئة قليلة ولا تزال البقية مستمرة في السعي الدؤوب نحو تحقيق الاستقلال والخلاص من هذا المستغل، ونظراً إلى أن من تبعات التبعية الرئيسية على الدول النامية وقوعها تلك تحت طائلة التخلف، لذا يرى أنه لا بد من توحيد الجهود التنموية التي تهدف إلى الحد من ظاهرة التخلف وأن تعزز الطموحات نحو الاستقلال التام عن الدول المتبوعة، وذلك بـ "فك الارتباط مع المركز" ويقصد بالمركز الدول المتبوعة (امين، 1987).

وفقاً لمنظري التبعية فإن تقسيم الانظمة الرأسمالية العالمية للعمل على المستوى العالمي له أثر واضح على اقتصاديات العديد من الدول النامية والذي بدوره يقلل من النمو والتنمية الاقتصادية ويزيد من حدة التفاوت الدخلي بين السكان والذي ينعكس بدوره على رفاهية المجتمع (Wimberly & Bello, 1992). والتبعيات متعددة ويمكن ممارستها في عدة مجالات منها العسكرية والمالية (Dos Santos, 1970) والسياسية (Oma & Petersson, 2019)، والثقافية والاعلامية (عبدالرحمن، 1984)، والاقتصادية (المرزوقي، 2006). وكون الأخيرة تعتبر من أهم المفاهيم في دراسات العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية (Huang & Słomczyński, 2003)، بسبب تركزها في عدة ابعاد وهي التجارة الدولية، والديون الخارجية، والاستثمار الأجنبي (Shen & Williamson, 2001). ويرى Namkoong

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية المجلد التاسع العدد الأول يونيه 2021 - 496 -

التبعية الاقتصادية: بين المستغل والمستغل قراءة تحليلية" ورقة بحثية"

(1999) أن نظرية التبعية أصبحت أحد الأدوات المهمة التي يمكن من خلالها تحليل التنمية والتخلف في الاقتصاد السياسي الدولي. ومما سبق إرتسمت صورة من الأهمية حيال تناول التبعية بشقها الاقتصادي، لذا سوف نتناول في هذه الدراسة التبعية الاقتصادية العالمية بين المستغل والمستغل وانعكاساتها السلبية والايجابية على دول العالم.

2 التبعية الاقتصادية

استمدت فكرة التبعية الاقتصادية من القانون الالمانى الصادر في عام 1957 وبالقانونيين المعدلين له في عامي 1973 و1980، وبلورت ونظمت هذه الممارسة في القانون الفرنسي الصادر عام 1987 (العيساوي، 2017). مما جعل لها موجة مضادة بنظرية تبناها بعض باحثي امريكا اللاتينية لتحليل وتفسير ظاهرة التخلف الاقتصادي القائم في دول العالم الثالث التابعة للدول المتطورة في محلات عدة ومنها الاقتصاد (السمالك، 1986). ويقصد بالتبعية الاقتصادية بأنها حالة تتكون في المجال الاقتصادي بين بلدين يتوقف فيه اقتصاد بلد نام على توسع اقتصاد بلد متقدم ويكون الاول تحت طائلة الخضوع للاقتصاد الثاني (Dos Santos, 1970؛ الشنقيطي، 1987). وعرفها Skunkel (1969) على أنها تنمية اقتصادية لدولة تعتمد سياسات تنميتها الوطنية على التأثيرات الخارجية. وأما Frank (1970) عرفها بانها نتيجة للتفاعل والعلاقات الاقتصادية التاريخية بين بلدين متقدم ومتخلف والتي آلت بالأخيرة إلى الوقوع تحت سياسات الانظمة الرأسمالية. وعرفت بأنها حالة يكون فيها اقتصاد بلد ما مشروطاً بتطور اقتصاد بلد آخر يخضع له الأول، وهذه العلاقة الترابطية ربما تكون بين اقتصادين أو أكثر ، وتتشكل التبعية بنمو اقتصاديات الدول المهيمنة وبلوغها حالة من الاكتفاء الذاتي ، واما الدول التابعة نموها انعكاسي لنمو المهيمن، وهذا الانعكاس ربما يكون ايجابياً أو سلبياً (Dos Santos, 1970)، ويمكن التمثيل بذلك مثل الحصول على نقل المعرفة ببناء المصانع في البلد التابع كجانب ايجابي أو سلب الموارد الطبيعية واعادة تصنيعها والحصول على اضعاف اسعارها الاولية عند اعادة بيعها للمُصدّر الأول - التابع - كجانب سلبي. واما حمزة (1967) ذكر أن في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، انتهجت الدول المتقدمة الجانب الاقتصادي كمسار جديد لاستمرارية السطوة بدلاً من الحرب والقوة العسكرية والتحكم المباشر، إما من خلال المعونات ذات البعد الاستغلالي لحكومات الدول المتخلفة أو عن طريق إقراض الدول النامية مع شرط عدم الاستفادة من تلك القروض في الجوانب الصناعية وذلك لضمان تبعيتها.

ويرى عبدالحى (2018) أن هناك ترابط في تفعيل نظرية التبعية اقتصادياً وسياسياً وخصوصاً في شؤون العلاقات الخارجية مع الدول النامية، وهذه العلاقات تبرز أدوارها من خلال السطوة المالية العالمية التي تمتلكها الدول المتقدمة وتنامي الشركات الدولية التابعة لتلك الدول في الدول النامية، أو من خلال دعم ثلة من شعوب تلك الدول من خلال المقرات التي تمثل الدول المتبوعة - السفارات و القنصليات - وذلك للحد من تحول الدول النامية إلى دول ذات سيادة مستقلة وديموقراطية، ومن ابرز تلك الادوار هو

التبعية الاقتصادية: بين المستغل والمستغل قراءة تحليلية" ورقة بحثية"

دعم بيونيشيه عند انقلابه في دولة تشيلي في 1974. ويمكننا تأكيد ذلك من خلال ما أورده Kvangraven et al. (2017) بأن القوى التي تزيد من التبعية وترسخها ليست عالمية فقط بل هناك سكان محليين من شعوب الدول التابعة من يدعمها. ولقد عبر Johan Galtung – عالم اجتماع نرويجي – أن هذه العلاقات غير العادلة والتي تعكس لنا ما يعرف بـ " الاستعمار الهيكلي" من حيث التفاعلية الرأسية بين المتبوع محتكر التقنية التصنيعية والتقدم العلمي والتابع ذا الموارد الطبيعية التي تباع للأول ويصنعها ويعيد تصديرها للدول التابعة (السيد، 1992). ولفهم أعمق للتبعية الاقتصادية لا بد من اللقاء الضوء على مصطلحات ذات علاقة ارتباطية بها وهما التنمية الاقتصادية والتخلف الاقتصادي. ومن العوامل التي قد تؤول بالدول للوقوع في مصيدة التبعية هي الانفتاح الاقتصادي (المرزوقي، 2006)، ولقد عرفه سلامه (2002) بأنه سياسة متبعة لإدارة اقتصاد دولة ما رغبة في تحقيق تفاعل أمثل بين هذا الاقتصاد والاقتصادات العالمية رغبة في استغلال مواردها بشكل أمثل من خلال خطة اقتصادية شاملة طويلة المدى. لذا كلما زاد الانفتاح الاقتصادي مع اقتصاديات دول العالم الخارجي ارتفعت قوة ارتباط اقتصادات الدول مع الأسواق الخارجية سواء لبيع منتجاتها أو الاستيراد منه لسد احتياجاتها من السلع والخدمات. أما دوره في التنمية خلص Frankel and Romer (1999) إلى أن هناك علاقة سببية بين الانفتاح الاقتصادي والنمو من خلال الاستثمار، حيث يؤدي الانفتاح إلى النمو على المدى الطويل.

1.2 التبعية الاقتصادية: تنمية أم تخلف؟

نشأت الحياة بنزول آدم عليه السلام واستخلافه وذريته الأرض، ومع بدء مظاهر الاستخلاف ببناء الأرض بدأت تظهر الحاجات وتتنوع مما جعل الإنسان يبحث في كيفية الانتفاع من موجودات الأرض لإعمارها في شتى الجوانب كالاقتصادية والسياسية والاقتصادية والثقافية... ويعتبر هذا الأعمار هو التنمية التي من خلالها يستطيع الإنسان العيش كما يريد أو كما يجب أن يعيش. وبمرور الزمن وتوسع الدول بدأت مظاهر التبعية السياسية الاقتصادية بالظهور سواء بالتحالفات القبائلية من الشعب الواحد أو فيما بين الشعوب وتكتلات جمعت دول القوى العظمى والضعيفة إما من أجل الحماية أو الانتفاع الاقتصادي. ومن ملامح التنمية هي المراحل التنموية التي قامت بها الأمم حتى يومنا هذا في شتى الأصعدة كالعمارة والنحت واستغلال الأنهار والودية والأشجار... وعلى سبيل المثال الحضارة الفرعونية التي مازالت بعض ملامح استغلالها لموارد الأرض الطبيعية شاهدة على ذلك العصر كالعمارة مثل الأهرامات والمعابد وغيرها؛ وصناعة السفن؛ ونقل حياة الأسر الحاكمة من الشمال للجنوب والعكس من أجل إدارة شؤون الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ذات الصلة بضمان استمرارية الحياة وتوفير سبل استدامتها. إلا أن استخدام التنمية لم يدخل حيز البحث والاهتمام إلا في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ومن مظاهر التنمية هي ذات الصلة بالجانب الاقتصادي التي لا تقوم بدونها الأمور السياسية والاجتماعية والبيئية... أما في الشأن العربي، فيرى برهان غليون (2005) أن عصر العولمة أدى إلى التثبيث بالتبعية التي ناضلت العديد من الحركات الوطنية والقومية السابقة الغالي والنفيس من أجل الانفكاك منها والاستقلال الوطني وتأكيد السيادة المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية المجلد التاسع العدد الأول يونيه 2021 - 498 -

التبعية الاقتصادية: بين المستغل والمستغل قراءة تحليلية" ورقة بحثية"

الشعبية و"لقد ذكر أن العالم العربي يعتمد اليوم في استمرار أمن دوله ونظمه السياسية واستقراره الاقتصادي وتأمين حاجاته التقنية والعلمية والصحية والثقافية، بل في بقاء دوله نفسها أو بعضها، على ما يتلقاه من دعم خارجي أو من حماية أو وصاية أجنبية". ومن ملامح التبعية العربية بالاقتصادات الرأسمالية التبعية المالية، من حيث اعتمادها على التمويل الأجنبي لتسيير أمورها مما أوقعها في فخاخ الديون الخارجية التي أوصدت الاغلال في أيدي بعض حكومات الدول العربية وجعلها تبقى تحت سيطرة الرأسمالي الذي استعمرها من جديد وذلك باستنزاف مواردها الاقتصادية التي آلت إلى إعاقة التنمية الاقتصادية (المرزوقي، 2006). ومن مظاهر التبعية تشويه هيكل اقتصادات الدول النامية وتحديداً في سياق التجارة الخارجية، وكذلك اعتماديتها على رأس المال الاجنبي في تمويل جُل استثماراتها القومية أما من خلال القروض أو الاستثمارات الاجنبية المباشرة، والتي أدت الى زيادة المديونيات الخارجية والتي استمرت لسنوات وصعب سدادها (خليل، 2011). حيث في تقرير إحصاءات الديون الدولية الصادرة عن البنك الدولي (2019) أوضح أن إجمالي الديون الخارجية للبلدان منخفضة ومتوسطة الدخل قفزت بنسبة 5.3% إلى 7.8 تريليون دولار في العام 2018. ونظراً لأهمية تبعات التبعية من حيث التنمية والتخلف، لذا سنلقي الضوء للتحقق من دور التنمية كمعيار ايجابي او التخلف كمعيار سلبي.

2.2 التنمية الاقتصادية: أصل أم انعكاس للتبعية

هل التنمية انعكاسية للتبعية؟ أم أن هناك محركات خفية تحفز العقول نحو القول بذلك. التنمية والتبعية مفهومان لكل منهما مدلولاته الخاصة التي لا ينفك عنها، فالتنمية هي مؤشر ارتقاء لمجال معين فردياً أو جمعياً أو اخفاقه، وهي ذاتية ويمكن السيطرة على مفاصلها والعمل على توليد ما يعززها حسب القدرات والامكانيات واقضاء ما يسلبها هدفها من الاليات المتبعة في تحقيقها. أما التبعية فهي حالة تكون فيها ذات مفتقرة لسلمات القوة مرتبطة بذات قوية، وتعمل الذات الاولى وفق ما تمليه عليها الاخيرة لهدف تحقيق أهدافها. لذا يمكن القول بأن سياسات التبعية استغلال واذلال للتابع والتنمية قوة وشموخ يتخلص بها التابع من عبوديته للمتبوع. تعتبر التنمية الاقتصادية هدف تسعى لتحقيقه جل دول العالم، وهي عملية مجتمعية يهدف منها رفع مستوى الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية لسكان الدول مع التأكيد على تحقيق أعلى مستوياتها، في الغالب هي من اهم المسائل الاجتماعية التي تسعى الدول لتحقيقها ودليل ذلك حجم الانفاق وتنفيذ الاستثمارات وبناء الخطط التنموية، الا أن هناك العديد من التساؤلات يجب الاجابة عليها حيال آليات قياس المُستثمر في التنمية ونتائجه من جهة ومؤشرات قياس تطور البلدان أو تقهقرها والمدة الزمنية المناسبة للقياس (Ray, 2019).

ذكر عارف (2008) في دراسته مفاهيم التنمية ومصطلحاتها أن مفهوم التنمية Development ظهر في اواخر القرن الثامن عشر في عصر الاقتصادي آدم سميث وباستعمال ضئيل لا يقابل في استعماله مصطلحي التقدم المادي Progress Material أو التقدم الاقتصادي Economic Progress، الا أنه برز

التبعية الاقتصادية: بين المستغل والمستغل قراءة تحليلية" ورقة بحثية"

إبان فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية حيث يعد من أهم مفاهيم القرن العشرين التي شاع استخدامها في بعض الدول الإفريقية والاسيوية بعد استقلالها في ستينيات القرن الماضي. يعتبر Stalys Eugene من أوائل مستعملي مصطلح التنمية Development بمعناها المعاصر وكان ذلك في أواخر ثلاثينيات القرن الماضي وذلك عندما قدم مقترحاً حياً خطة تنموية للعالم (العربي، 1994). وأما من ناحية التفكير المفاهيمي يعد Wallerstein Emmanuel من أبرز المهتمين بدراسة التنمية للتعرف عليها وما تدل عليه وكذلك سبب تفاوتها عالمياً وانعكاساتها على الاقتصاديات في الدول التي تتبناها، حيث صاغ نظريته النظام العالمي System World والتي ترى أن لأي نظام صفات تحدده ووسمها بصفيتين وهما : ان لكل نظام عناصر تحكمها علاقات وتعمل معاً بطريقة ديناميكية وكل عنصر معلوم بوظيفته داخل هذا النظام ولا يفتقر عن العناصر الأخرى مثل الظواهر الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية تعمل معاً لتكوين نظام معين؛ وأن عملية النظام الداخلية المعزولة عن كل المؤثرات الخارجية ستعمل بطريقة تكاملية يمكن تحليلها والخلوص إلى حجم اسهاماتها في هذا النظام من خلال تفاعلاتها المولدة لبنيتها المادية او المعنوية، وذكر أن هناك نوعين في النظام العالمي وهما الإمبراطوريات العالمية والاقتصادية وهذين النظامين يتفان على نقل الموارد الطبيعية الأولية من الدول التابعة إلى الدول المتبوعة (بيليس وسميث، 2004).

ولفهم أعمق لهذا المصطلح فإنه لا بد من الاجابة على التساؤل التالي عن ماهية التنمية وماهي مدلولاتها؟ نشأ هذا المصطلح في بلدان العالم الثالث كآلية لتضييق الفجوة بين دخول الأفراد فيما بين الدول المتقدمة والفقيرة، وكذلك لزيادة الدخل القومي (العربي، 1994). عرفت منظمة الأمم المتحدة (1956) بأنها عملية توحيد الجهود المبذولة من المواطنين والحكومات بغرض تحسين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية لأجل النهوض بها إلى أعلى المستويات ومواكبتها واندماجها في الحياة. ومن زاوية أخرى، يرى العقاد (1980) أن التنمية هي "العملية التي تستخدمها الدولة غير المستكملة النمو في استغلال مواردها الاقتصادية لتحقيق بمقتضاها زيادة في دخلها الوطني الحقيقي، وبالتالي زيادة متوسط نصيب الفرد منه ". بينما عرفها عارف (2008) بأنها تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متماسكة، وتكمن اهميتها في تعدد أبعادها ومستوياتها وارتباطاتها التفاعلية مع بعض الممارسات ذات العلاقة مثل التخطيط والإنتاج والرقى. الا أن هناك من يرى أن التنمية هي ظل النظام العالمي هي الطريق نحو التبعية، حيث يرى عبد الله (1983) أن " التنمية تجعل شعوبنا تجري وراء سراب لن تلحق به وإذا افترضنا إمكانية اللحاق فإن ثمنه سيكون إحماء الشخصية الحضارية المتميزة، وأن كل نمو اقتصادي أو تنمية اقتصادية تتم في إطار النظام العالمي الحالي، توثق الارتباط به وتؤكد التبعية والاستغلال وتكون أيضاً تنمية معوجة أو شكلا من التخلف أكثر تعقيدا من الأشكال التقليدية المعروفة ". لذا يمكننا تلخيص ذلك بأن لا تنمية اقتصادية بلا تملك دول العالم الثالث للقدرات والامكانيات الاقتصادية والسياسة والاجتماعية ... يرى كلا من Dos Santos وسمير امين و Paul Sweezy و Paul Baran أن لا تنمية اقتصادية الا

التبعية الاقتصادية: بين المُستَغَل والمُستَغَل قراءة تحليلية" ورقة بحثية"

بالقضاء على التخلف المؤدي إلى التبعية الاقتصادية ويتم ذلك بفك ارتباط البلدان النامية عن الرأسمالية (الفياض والامامي، 2015).

3.2 التخلف الاقتصادي: ضعف أم إضعاف؟

الضعف والإضعاف يتفقان بتحول الحال من القوة الى الضعف أو الوهن في عدة حالات وعلى المستويات الفردية والجماعية والمحلية والاقليمية وفي مجالات عدة وعلى التوالي للمستويات السابقة على سبيل المثال لا الحصر كالثقة و سداد الرأي الجمعي و الوضع الاقتصادي و التكتلات السياسية، ويختلفان في المصدر والسبب في حدوث حالة الضعف أو الوهن حيث أنها تحدث بفعل مصدرين أحدهما داخلي من الذات نفسها وهو الضعف فورد بمعجم المعاني بأنه "هُزَال، وَهْن، فَقْد القدرة على النَّشاط، ضِدُّ القوَّة ضُعْف الصِّحَّة/ النظر/ الرأْي/ الحُجَّة/ الإرادة"، أو الاضعاف كما ورد في معجم المعاني أن "إِضعافُ قُوَّتِهِ : الإِنقاصُ مِنْهَا، جَعْلُهَا ضَعِيفَةً" وهو مصدر خارجي اما بقوة سلطة أو زراعة وهم لدى شخص أو جماعة ... وبمعرفةنا بماهية الضعف والاضعاف سنقوم بدراسة التخلف الاقتصادي ودور التبعية الاقتصادية وهل التبعية لها دور إضعافي أم الدول ذاتها هي السبب في ذلك.

هل التخلف الاقتصادي ضعف موارد أم للتبعية الاقتصادية دور في ذلك؟ قبل التعمق بتحليل التخلف الاقتصادي سوف نتعرف على لفظة التخلف. التخلف كلمة عامة ومصطلح علمي يستخدم في علوم عدة كعلم النفس والاجتماع والاقتصاد ... التخلف كلمة عامة يمكن أن تحمل عدة معاني ومثال ذلك في معجم المعاني "تخَلَّفَ عن القوم /تخَلَّفَ عن العمل: قعد ولم يذهب، تأخَّر عنه، تقاعس تخَلَّفَ عن المجيء". أما التخلف كمصطلح علمي يختلف من علم الى علم آخر ففي علم النفس التخلف عرفته الجمعية النفسية الامريكية (1994) بأنه الانخفاض الملحوظ دون المستوى العادي في القدرة العقلية العامة ويصاحبه انخفاض كذلك في السلوك التكيفي وتظهر سماته قبل سن الثامنة. اقتصادياً، يعد التخلف واحد من اهم المشكلات الاقتصادية في هذا الوقت (Sylos, 1982). وولادة التخلف هي مرحلة لاحقة وليست تأسيسية في اقتصاديات دول العالم النامية، بل هو نتاج الاستعمار الاوربي حيث لازم في ولادته تطور مسار التقدم في الدول المتقدمة، وشاع استخدام هذا المصطلح في اعقاب الحرب العالمية الثانية بعد حصول العديد من الدول المُستعمرة على استقلالها (حجازي، 2005). وعرف التخلف بأنه " ظاهرة تاريخية نتج عنها وضع اقتصادي واجتماعي متناقض أثار فيه نموا سكانيا سريعا مما نتج عنه حدوث عجز في تلبية مختلف حاجيات الأفراد" (حجاب، 2000، نقلاً عن Yves Lacoste). والتخلف لا يقتصر على الاقتصاد بل هو ظاهرة متعددة في شتى جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية ... لذا يمكن تعريفه حسب الزعبي (2010) بأنه كل الحالات التي يعاني منها في البلدان النامية التي لديها قصور في تلبية حاجات نسبة عالية من مجتمعاتها كحالات الفقر والبطالة وعدم المساواة. ويمكن وسمه بالفقر الاقتصادي أي عدم توفر الحياة الكريمة والرفاهية لمعظم سكان الدولة (البياتي، 2008). في الوضع الراهن، وفي ظل العلاقات الدولية

التبعية الاقتصادية: بين المُستَغَل والمُستَغَل قراءة تحليلية" ورقة بحثية"

المسيطر عليها من قبل واحدة من الدول العظمى والتي من استراتيجيتها حجب والحد من تملك أي دولة للتقنيات المتقدمة الا الدول التي تخضع حليفة لها وممتلئة لإملاءاتها، بينما سمير أمين يرى أن اشتراطات فك الارتباط والتنمية الذاتية لا يمكن تحقيقها في عصر العولمة وكذلك مظاهر التخلف والتبعية التي تعيشها البلدان النامية، حتى الصين غير قادرة على تلبيتها لذا خضعت وبصورة مختلفة عن تلك الدول لاستراتيجيات العولمة الرأسمالية (طالب، 2005)، ولتحقيق حلم سمير أمين بفك ارتباط البلدان المُستَغَلَّة عن تلك المُستَغَلَّة لابد من النهوض بالتنمية في البلدان النامية من قبل الحكومات وشعوبها وتحالفهم بالعلم والتعلم للقضاء مواطن التخلف والانعقاد من التبعية بكافة المجالات.

3. الانعقاد من التبعية للنجاة من مصيدة التخلف

لكل مشكلة حل ولكل حل موارده المادية والمعنوية والتبعية أحد المشكلات الاقتصادية التي شوهت الاقتصاد العالمي بممارساتها. لذا يرى جورج قرم (1981) أن "السير على هذه الطريق اضطر غالبية البلدان المتخلفة إلى مضاعفة تبديد ثرواتها، من مصادر طاقة ومنتوجات زراعية وأيد عاملة، عن طريق التوسع في تصديرها لتأمين السيولة المالية اللازمة لمواجهة أعباء الاستيراد المتزايد وخدمة الديون المتركمة". لذا يجب على الدول النامية الخروج من هذا المأزق بشتى الوسائل الممكنة التي تنجيه من الاستغلال الرأسمالي. وحسب سمير أمين إن الإلحاق المستمر والمتوسع بالدول الرأسمالية المتقدمة هي الطريق نحو تكريس التخلف، لذا يرى أنه لابد من "فك الارتباط" وهو احد مطالبه ضمن جهوده في نظرية التبعية، ويقصد بفك الارتباط الاعتمادية على الذات من قبل الدول النامية وتحييد التعامل مع الانظمة الرأسمالية العالمية التي تمارس غالباً قوتها التقدمية بفرض شروط على النامي عند السعي الى تنمية بلده من خلال تبنيه التنمية "كعملية تقليد للغرب دون بناء القوة الإبداعية، وتضخيم لنوع من النشاط الاقتصادي الطفيلي، دون تنمية القوى الإنتاجية والعملية التكنولوجية تنمية استراتيجية على المدى البعيد" (عبدالملك، 1978). ويسعى أمين كذلك الى حث دول العالم الثالث نحو التنمية المستقلة والتي تستهدف الانعقاد من التبعية للرأسمالية القائمة على اللاتكافئية وذلك من خلال التحرر من السيطرة الاقتصادية والسياسية لهذه الدول ولتحقيق ذلك لابد من ان تكون هناك حملة وطنية شاملة للنهوض القائم على الذاتية لا التبعية (الكواري، 1983). ويرى خليل (2011) للانعقاد من التبعية تشجيع التعاملات البيئية الاقتصادية بين الدول النامية ومنها العربية، واستقطاب رؤوس الاموال المهاجرة منها ومنحها امتيازات للاستثمارات المحلية، وسن تشريعات وقوانين جديدة منظمة للاستثمارات الاجنبية في هذه الدول، والاهم منها هو سرعة التخلص من الديون الخارجية. وللخروج من هذه المشكلة يرى البريدي (2015) في كتابه التنمية المستدامة أن "التخلص من التبعية نحو الاستقلالية التنموية أمر ممكن في واقع الامر، إذا وجدت الرؤية والإرادة الإصلاحيتين".

التبعية الاقتصادية: بين المُستغَل والمُستغَل قراءة تحليلية" ورقة بحثية"

ومن المحاولات للتخلص منها، ذكرت أوعيل (2014) في دراسة حول دور الاستثمار الإسلامي في تحرير الدول الإسلامية من التبعية الاقتصادية ودور البنك الاسلامي فيها، وتوصلت الى هناك جهود مبذولة حيال الانفكاك من الغربي الرأسمالي و العمل على نموذج يخدم الدول الاسلامية عن طريق البنك الاسلامي وهي: رفع حجم التجارة البينية في العالم الاسلامي؛ تمويل الصادرات؛ وتأمين الصادرات والإعلام التجاري؛ وتمويل التجارة الإسلامية؛ والحد من الفقر؛ وتقديم القروض والمعونات للدول الإسلامية، وترى أنه بهذه الجهود ستتعاظم دول العالم الاسلامي مع القرن الجديد بجدية في شتى المجالات وخصوصاً التجارة والاستثمار والمعلومات مع التأكيد على التجارة البينية للدول الإسلامية، وبتوحيدها ستواجه تحديات التكتلات الاقتصادية العالمية.

وفي وقتنا الحالي، وتحليل لواقع الدول ذات التبعية للمستغَل العالمي ترى فاطمة (2020) في مقالة حول "أزمة كورونا ودورها في تفعيل النموذج التنموي الجديد" أنه يجب أن نستغل هذه الجائحة لإعادة النظر في النماذج الاقتصادية ذات الصبغة الليبرالية والتبعية للخارج لتشكيل قوى ذاتية لمواجهة تقلبات العصر والحد من التوسع في الانفتاح الكلي على العالم، ويعزى ذلك للتمكن من تقوية الاقتصادات من خلال نموذج تنموي جديد.

التبعية الاقتصادية: بين المستغل والمستغل قراءة تحليلية" ورقة بحثية"

خاتمة

ويمكننا الخلوص إلى أن التبعية الاقتصادية لبواطنها استعمارية تضعيفية للدول النامية رسمت بقلب ناعم يوحي بسيادة تلك الدول وإيهامها بالاستقلالية التامة وأنها داعمة للتنمية. والحقيقة أن التبعية الاقتصادية، وربانها الرأسماليين، تعد قوة سياسة اقتصادية لا تسمح بتنمية ونهوض اقتصادات الدول النامية بل تسعى نحو تخلفها وذلك بحدها عن الاستفادة من قدراتها ومهاراتها الابتكارية والابداعية التي لو استغلت ستؤول بها نحو اقتصادات معرفية، ومنها استقطاب الدول المتقدمة لعلمائها. ولتحديد تلك التبعية الاستغلالية والنجاة من فخاخها ولتحقيق التنمية لابد من تبني حكومات تلك الدول لسياسات وتشريعات وقوانين تجعل التعامل مع تلك الدول الرأسمالية يكون بتكافؤية، وذلك ببناء خطط بعيدة المدى للاستفادة من العلاقات الاقتصادية والاستثمارات الأجنبية وجعلها نافعة وقابلة لنقل المعرفة لتحقيق اقتصادات مستقلة قادرة على استثمار مواردها بطرق مثلى وتحقيق أعلى معدلات إيراديه مستدامة. والاستفادة من تلك الإيرادات بتوفير مستويات من الرفاهية لمجتمعاتها، وتحقيق مستويات عالية من الاكتفاء الذاتي، وتعزيز القدرات التنافسية للمنتجات المحلية عالمياً. ونرى أن الاتحادات التعاضدية بين الدول النامية وتعزيز التجارة البينية والتكامل بين القوى المالية التي تمتلكها بعض الدول – على سبيل المثال الدول النفطية – مع الدول الغنية بالموارد الطبيعية – على سبيل المثال الدول الأفريقية الوسطى- بمشاريع مشتركة تعود بالنفع على الجميع وتحديد سطوة الرأسمالية.

التبعية الاقتصادية: بين المُستَغَل والمُستَغَل قراءة تحليلية" ورقة بحثية"

المراجع

- أوعيل، نعيمة (2014). دور الاستثمار الإسلامي في تحرير الدول الإسلامية من التبعية الاقتصادية (حالة البنك الإسلامي للتنمية). جامعة الوادي الجزائر. مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية. -ع 7-مج 1.
- البنك الدولي. أرصدة ديون البلدان النامية ارتفعت إلى 7.8 تريليون دولار في 2018: إحصاءات البنك الدولي عن السديون. -<https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2019/10/02/debt-stocks-of-developing-countries-rose-to-78-trillion-in-2018-world-bank-international-debt-statistics> . مستل في 10-12-2020.
- البياتي، فارس (2008). التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي. ط1. دار أيله للنشر والتوزيع عمان الأردن.
- بيليس، جون؛ سميث، ستيف (2004). عولمة السياسة العالمية. ترجمة مركز الخليج للأبحاث . دبي.
- جورج قرم (1981) التنمية المفقودة. دار الطليعة. بيروت.
- حجاب، محمد (2000). الإعلام والتنمية الشاملة. ط2. دار الفجر للنشر والتوزيع. القاهرة.
- حجازي، مصطفى (2005). التخلف الاجتماعي. ط9. المركز الثقافي العربي. الدار البيضاء، المغرب.
- حمزة، سعد ماهر، (1967) المقدمة في اقتصاديات التبعية والتنمية: تجارب افريقية وعربية. دار المعارف. مصر.
- خليل، محمود حميد (2011). لتبعية الاقتصادية وأزمة المديونية الخارجية للبلدان النامية وانعكاساتها على اقتصادياتها مع التركيز على اقتصاديات البلدان العربية للمدة 2003-2008. مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية. جامعة المستنصرية. العراق. مج 34. ص 98-130
- خورشيد، فؤاد حمة (2011) الجيوبولتيكس المعاصر: تحليل منهج سلوك العراق. مديرية الطبع والنشر. السلبيانية.
- الزعبي، غازي (2010). البعد الاقتصادي للتنمية السياسية في الأردن (1989،2003). ط1. عالم الكتب الحديث، الأردن.
- سلامة، محمد علي (2002) الانفتاح الاقتصادي وآثاره الاجتماعية على الأسرة، دار الوفاء. الإسكندرية.
- السماك، محمد أزرهر (1986). قياس التبعية الاقتصادية للوطن العربي وتأثيراتها الجيوبولتيكية المحتملة. مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية
- الشنقيطي، محمد الامين (1987). التعاون الاقتصادي بين الدول الاسلامية. مكتبة العلوم والحكمة. المدينة المنورة. السعودية.

التبعية الاقتصادية: بين المستغل والمستغل قراءة تحليلية" ورقة بحثية"

- طالب، محمد سعيد (2005) الثقافة والتنظيم المستقلة في عصر العولمة (التخلف العربي ثقافي أم تكنولوجي)، اتحاد الكتاب العرب، دمشق.
 - عارف، نصر (2008) مفاهيم التنمية ومصطلحاتها مجلة ديوان العرب. عدد حزيران (يوليو) القاهرة.
 - عبدالرحمن، عواطف (1984). قضايا التبعية الإعلامية والثقافية. عالم المعرفة. المجلس الوطني للثقافة والآداب. الكويت.
 - عبدالله ، إسماعيل صبري (1983). العرب بين التنمية القطرية والتنمية القومية. مركز دراسات الوحدة العربي. مجلة المستقبل العربي 12. بيروت.
 - عبدالملك ، أنور إسكندر (1978). تنمية أم نهضة حضارية؟ مركز دراسات الوحدة العربية. المستقبل العربي مج 1 ع 3. بيروت.
 - العربي، اسماعيل (1994). التنمية الاقتصادية في الدول العربية والمغرب العربي. الشركة الوطنية للنشر والتوزيع. الجزائر.
 - العقاد، مدحت (1980). مقدمة في التنمية والتخطيط. دار النهضة العربية. بيروت.
 - علي خليفة الكواري (1983). نحو فهم أفضل للتنمية باعتبارها عملية حضارية. مركز دراسات الوحدة العربية. المستقبل العربي مج 5 ع 49. بيروت.
 - العيساوي، صفاء تقي عبد (2014). المفهوم القانوني للاستعمال غير المشروع للمركز المتحكم في السوق (دراسة مقارنة). جامعة واسط. العراق. مجلة واسط للعلوم الانسانية، 9 (23)، ص 49-116.
 - العيسى ، جهينة سلطان؛ زكريا، خضر؛ الغانم، كلثم، علي (1999) علم اجتماع التنمية. الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع. دمشق.
 - غليون، برهان (2005). العولمة وأثرها على المجتمعات العربية، ورقة علمية مقدمة لاجتماع خبراء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا حول "تأثير العولمة على الوضع الاجتماعي في المنطقة العربية". بيروت.
 - الفياض، عباس كاظم؛ الامامي، صباح قاسم (2015). الخصخصة وتأثيرها على الاقتصاد الوطني. مركز الكتاب الاكاديمي. عمان، الأردن. ص 371.
 - كرم، انطونيوس (1993)، اقتصاديات التخلف والتنمية. ط4. دار الثقافة للنشر والتوزيع. الكويت.
 - لطفي، علي (1987-1988). التنمية الاقتصادية دراسة تحليلية. مكتبة عين شمس. القاهرة.
 - محمد، رسل جواد و محييد، خطاب سعيد (2020). الانعكاسات الجيوبولتيكية لمشكلة التبعية الاقتصادية باستعمال مؤشرات القياس الكمي في العراق 2003 – 2018. جامعة تكريت. العراق. مجلة الفردوس 12 (42)، ص (203-222).
 - المرزوقي، عمر فيحان (2006). التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي. ط1. مكتبة الرشيد. بيروت.
- المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية المجلد التاسع العدد الأول يونيه 2021 - 506 -

التبعية الاقتصادية: بين المستغل والمستغل قراءة تحليلية" ورقة بحثية"

- هارون، علي احمد (1998)، اسس الجغرافيا السياسية. ط9. دار الفكر العربي، القاهرة.
- الوردى، فاطمة (2020) أزمة كورونا ودورها في تفعيل النموذج التنموي الجديد. معهد أماديوس. المغرب. <https://www.amadeusonline.org>. .. مستل بتاريخ 18 سبتمبر 2020.
- American Psychiatric Association، (1994). Diagnostic and Statistical Manual of Mental Disorders. 4th Edition. Washington DC . American Psychiatric Press.
- Caporaso, J.A. (1978). Dependence, dependency, and power in the global system: a structural and behavioral analysis. International Organization, 32, 13-43.
- Cardoso، F. Henrique، and Enzo Falleto، (1979)، Dependency and Development in Latin America، University of California Press.
- Ferraro، Vincent (2008)، 'Dependency Theory: An Introduction'، in Giorgio Secondi (ed)، The Development Economics Reader، London: Routledge، pp. 58-64.
- Frankel، J. A.، & Romer، D. H. (1999). Does trade cause growth?. American economic review، 89(3)، 379-399.
- Frank ، A. (1970). Gunder: Le development dusous – development Lameri Quelatin، Ed. Maspero، Paris، Chaplet. 8.
- Huang، J.، & Słomczyński، K. M. (2003). The Dimensionality and Measurement of Economic Dependency. International Journal of Sociology، 33(4)، 82-98.
- Karam، Antonios E. (1976). The meaning of dependence. The Developing Economies XIV:201-11.
- Kvangraven، I. H.، Styve، M. D.، Kufakurinani، U.، & Santanta، F. (2017). Dialogues on Development Volume 1: Dependency.
- Oma، I. M.، & Petersson، M. (2019). Exploring the role of dependence in influencing small states' alliance contributions: A reputation mechanism argument and assessment. European Security، 1-22.

التبعية الاقتصادية: بين المُستَغَل والمُستَغَل قراءة تحليلية" ورقة بحثية"

- Ray، D. (2019). "Chapter 2: Economic Development: Overview". In Development Economics. Princeton: Princeton University Press.
- Romaniuk، Scott Nicholas (2017.) The SAGE Encyclopedia of War: Social Science Perspectives: Dependency Theory، SAGE Publications، Inc، Thousand Oaks، Claifornia.
- Santos، Theotonio Dos (1970). The Structure Of Dependence، The American Economic Review 60 (2) Papers And Proceedings Of The Eighty-Second Annual Meeting Of The American Economic Association
- Shen، Ce & Williamson، John B.. (2001). "Accounting for Cross-National Differences in Infant Mortality Decline (1965-1991) Among Less Developed Countries: Effects of Women's Status، Economic Dependency، and State Strength." Social Indicators Research 53: 257-88.
- Sunkel، O. (1972). "Big business and dependencia: Latin American view"، Foreign Affairs، 50، pp.517-31.
- Sunkel، O. (1969). "National Development Policy and External Dependence in Latin America." The Journal of Development Studies 6(23)
- United Nation، social Progress Through Economic Development ،U. N .Report ،New York ،1956 ،p،8.
- Wimberly، D.W. & Bello، R. (1992) Effects of foreign investment، exports، and economic growth on Third World food consumption'، Social Forces 70، pp. 895–921
- Young Namkoong ،(1999)، Dependency Theory: Concepts، Classifications، and Criticisms. Internotional Area Review 2 (1).P (121-150).
- Zbigniew Brzezinski، (1997)، The Grand Chessboard، New York: Basic Books. P. xiv.